رعاية الاجتماعية الموجهة للمسنين في الجزائر

Social care oriented for the elderly in Algeria
Prise en charge sociale des personnes âgées en Algérie

بومعالي كريم[1]*، عمارة سامية[2]

تاريخ الإرسال: 2022/02/01 **تاريخ القبول**: 2022/04/15 **تاريخ النشر**: 2022/06/01

ملخص:

إن الاهتمام بالأشخاص المسنين في البداية منصب على معرفة المشاكل والتغيرات التي تحدث في هذه المرحلة من العمر من خلال بروز علم الشيخوخة الذي اختص بدراسة وفهم التغيرات التي تطرأ في هذه المرحلة من العمر من الجانب البيولوجي ثم الاهتمام بتلك التغيرات الاجتماعية التي تحدث للمسن في المجتمع والأسرة من خلال علم الشيخوخة الاجتماعي ولهذا قد أصبح موضوع رعاية وحماية المسنين من أهم المواضيع التي حظيت بالاهتمام في السنوات الأخيرة لاسيما في الجزائر حيث كرست هذه الأخيرة حماية الأشخاص المسنين بموجب الدستور، مبدأ فصلته مختلف النصوص القانونية كقانون الأسرة وقانون العقوبات والقانون رقم 10–12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين. وترجمت أحكام هذه النصوص ميدانيا من خلال مختلف البرامج والتراتيب التي تغطي شتى المجالات الخدماتية والاجتماعية والصحية لفائدة فئة المسن. حيث قمنا في هذا المقال بتسليط الضوء على رعاية المسنين في الجزائر وذلك عن طريق تحليل مختلف البرامج وتراتيب التي أقامتها الدولة الجزائرية لحماية الأشخاص المسنين.

الكلمات المفتاحية: المسن، الرعاية الصحية ، الرعاية الاجتماعية، الحماية الاجتماعية

Abstract :

The concern for elderly people at the outset is focused on knowing the problems and changes that occur at this stage of life through the emergence of the science of aging, which specialized in studying and understanding the changes that occur at this stage of life from the biological side, then paying attention to those social changes that occur to the elderly in society and the family from During social gerontology, this issue of care and protection of the elderly has become one of the most important topics that have received attention in recent years, especially in Algeria, where the latter has devoted the protection of elderly persons under the constitution, a principle separated by various legal texts such as the family law, the penal code and Law No. 10-12 of On December 29, 2010 on the protection of elderly persons. The provisions of these texts were translated on the ground through various programs and arrangements that cover various service, social and health fields for the benefit of the elderly group. In this article, we shed light on elderly care in Algeria, by analyzing the various programs and arrangements set up by the Algerian state to protect elderly people.

Key words: elderly, health care, social care, social protection

*المؤلف المراسل

[1]Boumaali karim, phd student in demography, university of algiers2, karim-ing@hotmail.fr
[2]Amara samia, lecturer A- department of sociology, university of Algiers2, sam_demos@yahoo.fr

Résumé :
La préoccupation des personnes âgées au départ est centrée sur la connaissance des problèmes et des changements qui surviennent à ce stade de la vie grâce à l'émergence de la science du vieillissement, qui s'est spécialisée dans l'étude et la compréhension des changements qui se produisent à ce stade de la vie du côté biologique, puis en prêtant attention aux changements sociaux qui surviennent aux personnes âgées dans la société et la famille de Au cours de la gérontologie sociale, cette question de la prise en charge et de la protection des personnes âgées est devenue l'un des sujets les plus importants qui ont retenu l'attention ces dernières années, notamment en Algérie, où cette dernière a consacré la protection des personnes âgées en vertu de la constitution, principe séparé par divers textes juridiques tels que le droit de la famille, le code pénal et la loi n ° 10-12 du Le 29 décembre 2010 sur la protection des personnes âgées. Les dispositions de ces textes ont été traduites sur le terrain à travers divers programmes et arrangements qui couvrent divers domaines de services, sociaux et sanitaires au profit des personnes âgées. Dans cet article, nous éclairons la prise en charge des personnes âgées en Algérie en analysant les différents programmes et dispositifs mis en place par l'Etat algérien pour protéger les personnes âgées.
Mots clés: personnes âgées, soins de santé, assistance sociale, protection sociale

مقدمة:

إن التطور العلمي خاصة في المجال الصحي، وتقدم سبل الوقاية من الأمراض والأوبئة جعل بالإمكان القضاء على كثير من الأمراض التي كانت تحصد الكثير من الأرواح البشرية في سن مبكر، مما أدى إلى ارتفاع أمل الحياة للسكان، ففي عام 1950 قدر عدد المسنين في العالم الذين يزيد أعمارهم عن 60 سنة حوالي 200 مليون نسمة، ليصل إلى 380 مليون نسمة في عام 1985 (الظفيري، 2001)،وقد بلغ عددهم 659 مليون في سنة 2002 (البوسعيدي، 2007)،وفي عام 2017 بلغ عددهم 962 مليون مسن فما فوق أي بنسبة 13% من سكان العالم ويزداد هذا المعدل بنحو 3% سنويا (www.un.org 19/09/2019) ومن المتوقع انه بحلول عام 2050 أن يزيد عدد السكان العالم من كبار السن ويصل إلى ما يقرب 2.1 مليار وأما بنسبة لكبار السن فوق 80 سنة من المتوقع ان يصل عددهم إلى 434 مليون (United Nations, 2015).

وفي سياق تغيرات الحاصلة على مستوى الهيكلة العمرية العالمية من خلال دخول البلدان المتقدمة في مرحلة الشيخوخة قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والثلاثين عام 1978 تشكيل جمعية عامة للشيخوخة، والتي تم تأسيسها سنة 1982 لدراسة أوضاع المسنين في العالم لتامين وتوفير الضمان الصحي والاجتماعي والاقتصادي لهم، وعملا بقرار الأمم المتحدة فقد سعت واهتمت الكثير من الدول بقضايا المسنين على المستويين الإقليمي والمحلي (يوسف، 2006).

والجزائر كغيرها من البلدان عرفت بدورها تغيرات عديدة في فئاتها العمرية، فبرغم من ارتفاع الفئات العمرية (صغار السن، الشباب)، إلا انه لا يمكن تجاهل فئة المسنين، خصوصا مع الارتفاع المستمر الذي تعرفه هذه الفئة من حيث العدد فبعدما كانت تقدر ب6.7% سنة 1966 (Ons, 1998) وارتفعت هذه النسبة لتصل 7.3% من مجموع السكان عام 2008 وتواصل ارتفاع نسبة المسنين 60 سنة فما فوق منتقلة من 8.5% الى 8.7% ما بين 2014و 2015 (الرحمان، 2017) ووصلت 9.1% سنة 2017 حيث وصل عدد كبار سن فوق 60سنة 3803000 مسن بزيادة ما يقارب 3 ملايين مسن مقارنة بعام 1966 وتشكل فئة المسنين 80 سنة فأكثر ما يزيد عن 564000 نسمة (ons, 2017) ومن المتوقع أن يصل عدد المسنين فوق 60 سنة إلى 12 مليون نسمة في عام 2045 (United Nations, 2015) ويعود هذا الارتفاع المستمر لسبب امتداد أمل الحياة نتيجة تحسن المستوى المعيشي من جهة والتطور الطبي المستمر من جهة أخرى وهذا ما يجعل ظاهرة الشيخوخة ليست بالأمر البعيد.

إن الارتفاع في نسبة المسنين في الجزائر وما أصبحت تتميز به من خصائص سواء من الناحية الصحية أو الاقتصادية والاجتماعية لهذا الدولة الجزائرية وضعت سياسات وبرامج للمسنين لمواجهة الظروف الاجتماعية ماديا ومعنويا ورفاهيته ضمن المجتمع حيث اتخذت عدة إجراءات للتكفل بالشخص المسن.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن صياغة التساؤل الأساسي لهذه الدراسة على نحو التالي: ما هي البرامج التي وضعتها الدولة الجزائرية للحماية الاجتماعية للمسنين؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين الحماية والرعاية وتكريس المكانة الاجتماعية وتحقيق الكرامة لفئة المسنين باعتبارهم الفئة الأكثر عرضة للخطر كما تعمل على وقايتهم من جميع أشكال سوء المعاملة والإهمال لان فترة شيخوخة مرحلة عمرية يتخطاها كل إنسان

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من وجود برامج والآليات المسخرة لفائدة المسنين الذين يعانون الهشاشة الصحية أو الاجتماعية أو من في وضعية تبعية وكذا مرافقة فروعهم من أصحاب الدخل الضعيف لتمكينهم من تلبية الحاجيات الأساسية لإبقاء المسن في وسطه الأسري كما تعتبر هذه الدراسة نافذة لتحسيس والإعلام حول جهود الدولة في مجال حماية المسنين ورفاهيتهم.

الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات والبحوث السابقة أهمية كبيرة في البحوث العلمية، النظرية منها والتجريبية أو شبة تجريبية، وكذلك النظرية التجريبية، أو النظرية شبة تجريبية، حيث تساعد الباحث علي الاطلال علي مجموعة الأهداف التي سعت إلي تحقيقها كل دراسة، والتعرف علي الأسس، العلمية ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث المراد بحثه، وطبيعة المنهج، والنتائج التي توصلت إليها، بهدف الاستفادة منها، واستنباط قضايا جديدة تسهم في إثراء العملية العلمية المعرفية بالبحث والباحث.ونظرا لحداثة الأبحاث المهتمة بالمتغيرات التي طرأت علي المجتمع ومشكلاته عامة والمسنين خاصة ،إثر الأحداث والتغيرات علي المستوي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي..الخ، حاولنا تطرق الى بعض الدراسات السابقة على شكل الآتي :

-دراسة المركز الوطني الاقتصادي الاجتماعي CNES في ماي 2001 تحت عنوان:

Regard sur l'exclusion social : le cas des personnes agées et de l'enfance privée de famille algérienne.

وقفت هذه الدراسة على وضعية المسنين في الجزائر في ضل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي شهدتها الجزائر وكما تناولت وضعيتهم القانونية في الجزائر بالقوانين التي تحميهم والخدمات المتوفرة لهم من طرف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من خلال الصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي والخدمات الصحية المقدمة لهم وكما أشارت الدراسة إلى نقص وعدم كفاية هذه الأجهزة وعجزها على حمايتهم بدون تكفل الأسرة والمجتمع بهم واختتمت هذه الدراسة بتوصيات لحماية هذه الشريحة الاجتماعية التي تحتاج إلى عناية أكثر.

-المسح الوطني لصحة الأم والطفل لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والديوان الوطني للإحصائيات وجامعة الدول العربية 2002:

قامت هذه الدراسة بوضع استبيان خاص بالمسنين وخصصت فصلا كاملا في التقرير النهائي حول الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن قدموا فيها إحصائيات قيمة حول الحالة الزواجية والمدنية لكبار السن وأيضا مكان وظروف إقامتهم والعمل ومصادر الدخل والإعالة وانتشار الأمراض هذه الفئة خاصة المزمنة منها ووعيهم بالعلاج والمتابعة الصحية كما تناولت هذه الدراسة أيضا أبعاد الاجتماعية كعلاقة المسنين مع أبنائهم أصدقائهم والأقارب وفيما يقضون أوقات فراغهم والاستفادة من الخدمات الاجتماعية ومساهمة المجتمع المدني من خلال الجمعيات والاستفادة منهم .

-population agée en algérie : dynamique et tendance

هو مشروع بحث مقدم من طرف شريف اسيا ووضاح ربراب صليحة وبدروني محمد وبولفخار ناصر في اطار البرنامج الوطني للبحث السكان والمجتمع نشر من طرف DGRSDT/CRASC سنة 2014 ، يتطرق البحث إلى ثلاث محاور رئيسية وهي التحولات الديمغرافية في العالم ومدخل نظري حول شيخوخة السكان وآفاقها وأما في المحور الثاني الخصائص السوسيوديمغرافية والاقتصادية للمسنين في الجزائر، وفي المحور الثالث حياة المسنين في الأسرة الجزائرية ودور العجزة بين التضامن الأسري والوحدة والعزلة الاجتماعية.

رغما أن كل هذه دراسات سابقة هي دراسات قيمة ومفصلة عن المسنين ولكن ولا واحدة فيهم تطرقت الى برنامج الحماية الاجتماعية المسنين التي وضعته الدولة الجزائرية لهذا في هذه دراسة نحاول التطرق الى هذا البرنامج وتعريفه وشرحه بتدقيق وتحليله ومناقشته

المنهجية المتبعة:

.منهج الدراسة عموما يعرف المنهج على أنه: "مجموعة من العمليات المنظمة تسعى لبلوغ هدف معين" (موريس، 2004)، واستعمالنا المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف على أنه " شكل من أشكال الوصف والتحليل والتفسير العلمي بغية وصف الظاهرة كما وكيفا بواسطة جمع المعلومات النظرية والمعطيات الميدانية، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة (زرواتي، 2007) حيث أن نوع الدراسة هو الذي يفرض المناهج المتبعة

1-الرعاية الاجتماعية للمسنين:

إن تحديد مسؤولية رعاية المسنين كفيل بتوفير الطمأنينة على مستقبل فئة قضت معظم سنوات حياتها في رعاية الآخرين ويجب أن تتوفر لها الرعاية الكاملة، لقضاء البقية الباقية من عمرها في صحة وسعادة ويسر فليس مقبولا أن نترك أي مجموعة من الناس بغير ضمان الرعاية المناسبة لهم .

وقد نصت المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على انه: لكل إنسان الحق في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهيته، وكذلك لصحة ورفاهية أسرته، بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن، والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في الأمان عندما يتقدم به السن (قنوى، 1987، صفحة 93).

إن التغيرات الحيوية التي تطرأ على سن الشيخوخة تخلق مشكلات اجتماعية كثيرة ومنها : ضيق المجال الاجتماعي حتى ليكاد يقتصر على رفاق السن من افراد نفس الجيل من الشيوخ الذين يتناقصون يوما بعد يوم بالوفاة . وقد يصل الحال بالشيخ إلى حالة الانطواء والكسل، أو الركود الاجتماعي، إلى جانب ذلك فهناك مشكلة العلاقة بالأبناء، والحياة معهم، أو الحياة المنعزلة بعد زواجهم واستقلالهم في منازلهم، ثم هناك مشكلة التوافق للتقاعد بعد العمل والحركة والنشاط (قنوى، 1987، صفحة 161).

ولذلك فلابد من توفير رعاية اجتماعية خاصة بهذه الفئة، فإنه إلى جانب واجب جميع أفراد أسرة المسن من أبناءه وأحفاده وزوجت أبنائه تقديم سبل الرعاية والخدمة الشخصية التي يحتاجها المسن، إذا حرم من رعاية شريك حياته، أو حرم من أقرب المقربين له، حيث لا يتأتي ذلك إلا من خلال ما يطبع علاقاتهم الاجتماعية لهؤلاء الأفراد من تكافل اجتماعى وتضامن، حيث ما أعظم أن يتكفل الأبناء بآبائهم في الكبر كما سبق وان تكفل آباؤهم بهم في الصغر، وذلك من خلال توفير الضمان الأمن الاقتصادي لسد حاجاته المادية.

فالتضامن بين الأجيال على جميع المستويات – في الأسر والمجتمعات المحلية شرط أساسي للتلاحم الاجتماعي، كما يعتبر أيضا قاعدة لنظم الرعاية العامة الرسمية ونظم الرعاية غير الرسمية، ولذلك فإنه في كثير من الأحيان التغير في الظروف السكانية والاجتماعية والاقتصادية يقتضي أيضا تعديل نظم المعاشات والضمان الاجتماعي والصحي والرعاية على المدى الطويل، وذلك من اجل المحافظة على تلك التضامن بين الأجيال التي تقوم عليها هذه الأنظمة، وبالتالي الحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية وتأمين الدخل وتوفير الخدمات بصورة ملائمة وفعالة لهذه الفئة من المسنين

كما يمكن أن تكون الروابط بين الأجيال ذات قيمة كبيرة للجميع على صعيد الأسرة والمجتمع، ولذلك ينبغي لجميع قطاعات المجتمع، بما فيها الحكومات، أن تعمل من أجل تعزيز تلك الروابط والعلاقات، وهذا بالرغم من أن العيش مع الأجيال الصغيرة ليس بالاختيار المفضل أو الأحسن على الدوام لكبار السن

ومن أجل إرساء وتعزيز هذا التضامن، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، حثت الأمم المتحدة بضرورة اتخاذ إجراءات مختلفة نذكر منها:

تشجيع فهم الشيخوخة عن طريق التثقيف العام بوصفه موضوعا يهم المجتمع بكامله

وضع مبادرات تهدف إلى تعزيز التبادل المثمر بين الأجيال، والتركز على كبار السن بوصفهم يشكلون موردا اجتماعيا.

و زيادة فرص المحافظة على الروابط بين الأجيال وتحسينها داخل المجتمعات المحلية، وذلك من خلال جملة من الأمور نذكر منها تيسير اللقاءات بين جميع الفئات العمرية وتجنب التفريق بين الأجيال.

الاهتمام بأوضاع الأجيال، خاصة بالجيل الذي يتعين عليه العناية بالأبوين وبالأطفال وبالأحفاد في نفس الوقت.

تشجيع وتعزيز التضامن والتكافل فيما بين الأجيال بوصفهما عنصرين أساسيين من عناصر التنمية الاجتماعية.

فبالإضافة إلى علاقة التضامن والتكافل التي يجب أن تكون بين المسن وأفراد أسرته والمجتمع بصفة عامة، فإن المسن أيضا بحاجة إلى التكيف والتأقلم مع الوضع الجديد، وذلك من خلال الإرشاد الاجتماعي له، الذي يجب أن يقوم بتبصير الشيخ

بموقفه الحالي في المجتمع، سواء تمثل المجتمع في النطاق الضيق للأسرة، أو تمثل في المجتمع الخارجي بمؤسساته المختلفة، ومن أبرز هذه الطرق هو إقناع المسن بأنه ليس منبوذا من طرف المجتمع المحيط به ويتحقق ذلك من خلال معاملاته باحترام وتقدير من طرف أفراد أسرته، وإلى جانب تقبل الشيخ لوضعيته الجديدة، يجب أيضا إقناع الشيخ بتقبل أوضاع الآخرين من حوله وماصارت إليه تلك الأوضاع، من تغير في الأدوار والمكانات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية.

كما أن الإرشاد الاجتماعي للأسرة، لا يقتصر على إرشاد الشيخ ومطالبته بالتكيف في الواقع الجديد، وان يعدل سلوكه في ضوء تلك المتغيرات، بل يستهدف أيضا التأثر في سلوك المحيطين به، من خلال تغير سلوكهم وتعديله في ضوء المتغيرات النفسية والاجتماعية التي حدثت للمسن (ميخائيل، 2000)

ذلك أن المسن في هذه المرحلة يكون بحاجة إلى العطف والمرح والترفيه وتجنيبه الوحدة والفراغ، من خلال جعله يقوم بنشاطات مختلفة ترفيهية وخيرية وكذلك عليهم احترامه واستشارته في أمورهم، وهناك كثير من الأشياء التي يجب أن يتم تكيفها مع واقع المسن من خلال نوع المأكولات التي يتم إعدادها للأسرة وغيرها من الأمور.

والرعاية الاجتماعية للمسنين لا تقتصر فقط على العناصر التي ذكرناها سابقا، حيث رغم أن هذا الرشاد الاجتماعي للمسن وأفراد أسرته ومجتمعه، كفيل بجعل العلاقة بينهم جيدة وخالية من الصراع وسوء الفهم وكذلك سوء المعاملة، إلا أنه كثيرا ما يتعرض الأشخاص المسنين للعنف وسوء المعاملة، والتي بدأت تنتشر خاصة في السنوات الأخيرة مع الارتفاع المتزايد لعدد المسنين، والتي بدأت تلفت انتباه الرأي العام، واعتبارها مسالة حقوق إنسان، حيث حرصت الأمم المتحدة على التصدي إلى هذه الظاهرة وعلاج هذه المشكلة، وذلك من خلال السعي إلى تلبية احتياجات وحقوق الأشخاص الأساسية في مختلف مراحل حياتهم، وخاصة حقوق كبار السن، التي نذكر من بينها وأهمها حسب ميثاق مبادئ الأمم المتحدة ما يلي (العربية، 2002):

-حماية حقوق المسن الطبيعية، وتكريس ذلك بنصوص قانونية

-حماية المرأة المسنة على وجهة الخصوص، لما للمرأة من دور في الأسرة وصعوبة انفصالها عنها

-تحقيق الذات والتمتع بالشخصية والكرامة والحق في الضمان الصحي والمعيشي

-الحق في الأمن الاجتماعي على النفس والمال والحرية، وكل ما يعرض المسن للخطر

-الحق في بقاء المسن في الأسرة، وأن يكون محور الاستقطاب فيها، حيث يشعر بالاطمئنان النفسي طالما هو محاط بأفراد أسرته

-الحق في مسكن لائق للمسن سواء في محيطه العائلي الطبيعي، أو في محيط مؤسسة الرعاية عند الضرورة والاقتضاء.

2-برامج الحماية الاجتماعية للمسنين في الجزائر:

كرست الجزائر حماية الأشخاص المسنين بموجب الدستور، مبدأ فصلته مختلف النصوص القانونية كقانون الأسرة وقانون العقوبات والقانون رقم 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين (المرأة، دليل حماية الأشخاص المسنين من الإهمال وسوء المعاملة، 2017، صفحة 5). وترجمت أحكام هذه النصوص ميدانيا من خلال مختلف البرامج والتراتيب التي تغطي شتى المجالات الخدماتية والاجتماعية والصحية لفائدة هذه الفئة المتزايدة العدد والتي أنهكت قواها السنين. ولهذا سطرت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة من خلال سياستها جملة من التراتيب التكفلية الرامية إلى حماية الأشخاص المسنين من كل أشكال الإهمال وسوء المعاملة:

2-1 التكفل المؤسساتي:

تعد المؤسسات المتخصصة للأشخاص المسنين مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتمثل في استقبال الأشخاص المسنين المحرومين أو بدون روابط أسرية وكذا الأشخاص المسنين ذوي دخل الكافي الذي يساوي أو يتعدى دخلهم الشهري مبلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون والمتواجدون ففي وضع صعب او بدون روابط الأسرية (المراة، 2019، صفحة 3)

الإطار القانوني المنظم للخدمة:

-المرسوم التنفيذي رقم 12-113 المؤرخ في 7 مارس 2012 يحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل الاستقبال الأشخاص المسنين وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها

-القرار الوزاري رقم 01 المؤرخ في 10 فيفري 2013، يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين

-القرار الوزاري المشترك المؤرخ ي 3 افريل 2013 يحدد التنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين

الجدول رقم 01: يبين معطيات عامة حول دور الاشخاص المسنين في الجزائر سنة 2018

معطيات حول دور الاشخاص المسنين	عدد الولايات	عدد	الشاغلة	الغير الشاغلة	عدد مستخدمي	قدرة الاستعاب النظرية	قدرة الاستعاب الحقيقية	عدد الرجال	عدد النساء
المجموع العام	26	33	32	1	2089	3079	1807	1001	806

مصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الحصيلة السنوية للتكفل المؤسساتي بدور الأشخاص المسنين 2018

يبين لنا هذا الجدول أن دور الأشخاص المسنين تتوفر في 26 ولاية وعددها 33 وكلها شغالة ما عدا واحدة فقط وقادرة على استيعاب 3079 مسن.

2-2 الاستقبال النهاري:

هو استقبال الأشخاص المسنين البالغين 65 سنة فما فوق، والذين يعيشون بمفردهم أو في وسطهم العائلي، على مستوى دور الأشخاص المسنين في النهار من الساعة الثامنة صباحا إلى السابعة مساءا.

هذه الخدمة ترمي الى دعم ابقاء الشخص المسن في وسطه العائلي والتخفيف من العبء على الاسرة المتكفلة به.

الاطار القانوني المنظم للخدمة:

-المرسوم التنفيذي رقم 12-113 المؤرخ في 7 مارس 2012 يحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل الاستقبال الاشخاص المسنين وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها

-القرار الوزاري رقم 01 المؤرخ في 10 فيفري 2013، يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الاشخاص المسنين

-القرار الوزاري المشترك المؤرخ ي 3 افريل 2013 يحدد التنظيم الداخلي للمؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الاشخاص المسنين

وفي الجزائر يوجد 48 مسن يستفيد من خدمة الاستقبال النهاري 9 مسنين و39 مسنات (المرأة، الحصيلة السنوية للتكفل المؤسساتي بدور الأشخاص المسنين، 2018)

3-2 الوضع لدى عائلات الاستقبال :

يتمثل هذا الترتيب في وضع الأشخاص المسنين في وضع صعب أو بدون روابط أسرية لدى عائلات الاستقبال المدة زمنية محددة، تكون قصيرة أو طويلة المدى مثال: في الأعياد والمناسبات لاسيما الدينية

في الجزائر يوجد 40 مسن مستفيد من خدمة الوضع لدى عائلات الاستقبال منهم 17 رجل و23 نساء (المرأة، الحصيلة السنوية للتكفل المؤسساتي بدور الأشخاص المسنين، 2018)

2-4 الوساطة العائلية:

هو إجراء وقائي يهدف إلى تسوية حالات النزاع في الأسرة بين الفروع والأصول على حد سواء، قصد تفادي اللجوء إلى المصالح القضائية حرصا على الإبقاء على الروابط العائلية.

يتم اللجوء إلى الوساطة العائلية والاجتماعية:

- بناء على طلب من الأصول أو الفروع أو العائلات.
- تبعا لتبليغ من قبل أي شخص طبيعي أو معنوي على علم بحالة النزاع بين الأصول والفروع.
- بناء على اقتراح من المصالح الاجتماعية أو دور الأشخاص المسنين (المرأة، دليل حماية الأشخاص المسنين من الإهمال وسوء المعاملة، 2017، صفحة 21)

الإطار القانوني المنظم للخدمة:

-المرسوم التنفيذي رقم 16-62 المؤرخ في 20 أكتوبر 2016 يحدد كيفيات تنظيم الوساطة العائلية والاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي

-قرار مؤرخ في 20 أكتوبر 2016، يتضمن النظام الداخلي النموذجي لمكتب الوساطة العائلية والاجتماعية.

في الجزائر يوجد 99 مسن أكثر من 65 سنة مستفيد من خدمة الوساطة العائلية منهم 48 رجال و51 نساء (المرأة، الحصيلة السنوية للتكفل المؤسساتي بدور الأشخاص المسنين، 2018)

2-5 المساعدة بالمنزل:

تمثل المساعدة في البيت في مرافقة الأشخاص المسنين الساكنين بمفردهم أو في وسطهم العائلي ومنحهم الرفاهية والأمن مع الحفاظ على استقلاليتهم في حياتهم اليومية (المرأة، دليل حماية الأشخاص المسنين من الإهمال وسوء المعاملة، 2017، صفحة 21).

تقدم المساعدات من قبل مستخدم متخصص يدعى، مساعد في الحياة اليومية، يرافق الأشخاص المسنين لأداء مهام الحياة اليومية (المساعدة عند الاستيقاظ عند النوم في اللبس عند الأكل عند تناول الأدوية، في النظافة الجسدية ، في الأشغال المنزلية، في تحضير الوجبات الغذائية، في المطالعة، في التنزه...) (المرأة، دليل حماية الأشخاص المسنين من الإهمال وسوء المعاملة، 2017، صفحة 22).

الإطار القانوني المنظم للخدمة:

-المرسوم التنفيذي رقم 16-294 المؤرخ في 9 نوفمبر 2016، يحدد تدابير الإعانة والتكفل الخاص بالأشخاص المسنين بالمنزل.

-قرار مؤرخ في أول فبراير 2017 يحدد قائمة الإعانات العينية الاجتماعية المنزلية والصحية لفائدة الأشخاص المسنين والمتكفلين بهم .

من بين الإصلاحات التي عرفتها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وضع ترتيبات جديدة لتعزيز آليات الصحة منها :

العلاج المنزلي: يوجه العلاج بالمنزل للأشخاص المسنين، المعوقين والمصابين بأمراض مزمنة أو غير ثابتة أو إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى مرافقة لعدم استطاعتهم من التقرب للهيكل الصحي.

يشرف على هذه الخدمات الصحية فرق طبية وشبه طبية تابعة للمؤسسة الصحية الجوارية محل إقامته. كما تسهر هذه الفرق على احترام مخطط ومواعيد العلاج وتقيميها (المرأة، دليل حماية الأشخاص المسنين من الإهمال وسوء المعاملة، 2017، صفحة 22).

الاستشفاء المنزلي : يخص التكفل بالمريض الذي قضى فترة في مؤسسة إستشفائية الذي لا تستدعي ضرورة استشفائه وإنما متابعته طبيا في منزله بمحيطه ووسط عائلته ومنه مراعاة الجانب النفسي وذلك تحت إشراف فرق طبية وشبه طبية تابعة للمؤسسات الإستشفائية (المرأة، دليل حماية الأشخاص المسنين من الإهمال وسوء المعاملة، 2017، صفحة 23).

2-6 ترتيب بطاقة الشخص المسن:

بطاقة الشخص المسن آلية تضمن خدمة اجتماعية لكل الأشخاص المسنين البالغين من العمر 65 سنة فما فوق.

الأهداف منها:

- تسهيل ولوج الشخص المسن بالأماكن العمومية وضمان الأولوية له.
- تبسيط الإجراءات الإدارية لمختلف الخدمات العمومية المقدمة لفائدة الشخص المسن (المراة، 2019، صفحة 9)

الاطار القانوني المنظم للخدمة:

-المرسوم التنفيذي رقم 13-139 المؤرخ في 10 ابريل 2013 يحدد شروط وكيفيات منح بطاقة الشخص المسن

-القرار المؤرخ في 20 اكتوبر 2016 يحدد الخصائص التقنية لبطاقة شخص المسن .

2-7 إعانة الدولة للفروع المتكفلين بأصولهم وكذا الأشخاص المسنين الذين هم في وضع صعب أو بدون روابط أسرية

هي مجموعة من الإعانات الممنوحة لفائدة الفروع المتكفلين بأصولهم والذين لا يتوفرون على إمكانيات مادية ومالية كافية للتكفل بأصولهم، وكذا الأشخاص المسنين البالغين 65 سنة فما فوق الذين هم في وضع صعب أو بدون روابط أسرية وذوي مستوى موارد غير كاف أو لديهم دخل يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يعادله.

الهدف من هذه الإعانة هي ضمان للأشخاص المسنين إعانات تشجع على إبقائهم في وسطهم العائلي أو في منزلهم (المراة، 2019، صفحة 17)

الإطار القانوني المنظم للخدمة:

-المرسوم التنفيذي رقم 16-186 المؤرخ في 22 يونيو 2016 يحدد كيفيات منح إعانة الدولة للفروع المتكفلين بأصولهم وكذا الأشخاص المسنين اللذين هم في وضع صعب أو بدون روابط أسرية

-قرار مرخ في أول فبراير 2017 يحدد قائمة الإعانات العينية الاجتماعية المنزلية والصحية لفائدة الأشخاص المسنين والمتكفلين بهم.

.مناقشة النتائج:

من خلال الجدول رقم 1 يتضح لنا أن المسنين في دور هم في ارياحية وليس في ازدحام لان دور الأشخاص المسنين التي عددها 33 وكلها شغالة ما عدا واحدة فقط قادرة على استيعاب 3079 مسن ولكن يوجد بها إلا 1807 مسن وهذا يدل ايضا على ان المجتمع الجزائري مازال محافظ ويرفض فكرة وضع المسن في دور المسنين. كما تضمن دور الاشخاص المسنين مايلي:

- تكفلا اجتماعيا نفسيا ملائما .
- الإيواء والإطعام الصحي، السليم والمتوازن.
- تشجيع العلاقات مع الأسر ومحيط المؤسسة .
- اقتراح كل النشاطات المشجعة على إعادة الإدماج العائلي للأشخاص المسنين في وضعية إهمال وضمان مرافقتهم .
- اتخاذ كل المساعي والتدابير والدعم لدى عائلات الاستقبال الراغبة في استقبال الأشخاص المسنين ومرافقتهم في التكفل بهم .
- المشاركة في تنظيم النشاطات الرامية إلى دعم رفاهية الأشخاص المسنين المستقبلين بالاتصال مع المؤسسات العمومية المعنية والحركة الجمعوية .

• ضمان النشاطات المشغلة الهادفة إلى رفاهية الأشخاص المسنين المتكفل بهم. لاسيما النشاطات الدينية والثقافية والرياضية والترفيهية والمسلية.

تعمل خدمة الاستقبال النهاري على:

-مساعدة الأشخاص المسنين المستقبلين في الحفاظ أو الإبقاء على استقلاليتهم من خلال تكفل فردي وعلاجات ملائمة

-تطوير النشطات المشغلة وورشات الارغونوميا لفائدة الأشخاص المسنين المستقبلين الرامية لدعمهم ورفاهيتهم.

– توفير العلاج والخدمات الملائمة بالتعاون مع القطاعات المعنية

– تقديم الدعم النفسي للأشخاص المسنين المستقبلين ؛

– المشاركة في تنظيم النشاطات الرامية إلى دعم ورفاهية الأشخاص المسنين المستقبلين بالاتصال مع المؤسسات العمومية المعنية والحركة الجمعوية ؛

– تطوير النشاطات الدينية والثقافية والرياضية والترفيهية والمسلية للأشخاص المسنين المستقبلين؛

– تقديم المساعدة لإعانة ومرافقة الأشخاص المسنين المستقبلين في جميع المساعي الهادفة إلى التكفل بمشاكلهم ؛

– تشجيع التبادل بين الأشخاص المسنين الذين يعيشون بالمؤسسات والأشخاص المسنين المستقبلين بالنهار قصد الإبقاء على الروابط الاجتماعية ومحاربة العزلة والوحدة والفراغ.

أما خدمة عائلات الاستقبال تعمل على :

– ضمان إقامة ونظام غذائي صحي ومتوازن،

– ضمان الاستقرار العائلي للشخص المسن، من خلال إيلاء الاهتمام به والتعامل معه بطريقة حميمية،

– توفير وسط عائلي بديل للأشخاص المسنين

خدمة الوساطة العائلية تهدف الى:

-تسوية النزاعات التي يمكن أن تنشب في الأسرة بين الفروع والأصول

-إعادة إدماج المسن في الوسط الأسري

-الحفاظ على النسيج الأسري والتلاحم الاجتماعي

-الإبقاء على جسور التواصل بين الأجيال

-حماية الشخص المسن من كل أشكال سوء المعاملة والإهمال والتهميش والإقصاء والتخلي.

خدمة المساعدة بالمنزل:

يضمن هذا الترتيب للأشخاص المسنين، لاسيما أولئك المتواجدين في وضعية تبعية الذين يحتاجون إلى تكفل خاص يشجع على إبقائهم في وسطهم العائلي أو في منزلهم، وهذا من خلال ضمان:

- خدمات المساعدة في المنزل والدعم النفسي والاجتماعي.
- مرافقة ملائمة حسب الحالة البدنية والنفسية للشخص المسن.
- توفير التجهيزات الخاصة والأجهزة الضرورية المناسبة للوضعية الصحية للأشخاص المسنين المحرومين في وضعية تبعية وتزويدهم بها.

تعمل خدمة بطاقة المسن على الاستفادة من جملة من الامتيازات الاجتماعية وهي

- مجانية العلاج على مستوى المؤسسات الصحية العمومية .
- الأولوية في المؤسسات والأماكن التي تضمن خدمة عمومية .
- الأولوية في المقاعد المتواجدة في الصفوف الأولى بالأماكن والقاعات التي تجرى فيها النشاطات والتظاهرات الثقافية والرياضية والترفيهية.
- الأولوية في المقاعد الأولى للنقل العمومي.

اما خدمة إعانة الدولة للفروع المتكفلين بأصولهم وكذا الأشخاص المسنين الذين هم في وضع صعب أو بدون روابط أسرية تعمل على تقديم اعانات عينية واعانات الاجتماعية منزلية

– إعانات عينية، وهي تتوزع على قسمين:

أ–إعانات مادية ترمي إلى ضمان حياة لائقة للأشخاص المسنين ورفاهيتهم، وتتمثل:

– اقتناء الأدوية لفائدة الأشخاص المسنين المحرومين غير المؤمنين اجتماعيا، الذين يعانون أمراض مزمنة .

– التكفل بدفع تذاكر الرحلات الجوية للأشخاص المسنين المرضى المحرومين، وكذا تذكرة سفر لمرافق واحد، الذين تستدعي حالتهم التنقل للعلاج بالمؤسسات الاستشفائية للصحة العمومية خارج ولاياتهم .

– اقتناء حفاظات للكبار

ب– اقتناء التجهيزات الخاصة والأجهزة، وتتمثل:

– أريكة متنقلة ذات الاستعمال اليدوي المزدوج ؛

– أريكة متنقلة بسيطة للكبار ؛

– عدسات النظارات وهياكلها ؛

– أدوات التجبير السمعية (بكل ملحقاتها)

- أدوات المساعدة على المشي
- قوامات العنق من مختلف الأحجام
- أجهزة قياس نسبة السكري في الدم
- أجهزة قياس ضغط الدم الشرياني
- الافرشة الواقية من التقرحات الجلدية
- دعائم المراحيض والحمامات.

–الإعانات الاجتماعية المنزلية: وهي تشمل أربعة مجالات

ا–المساعدة على النظافة والهندمة اليومية

ب–المساعدة في الأعمال المنزلية

ج– المرافقة الاجتماعية والنفسية والإدارية

د– الخدمات الصحية

الخاتمة:

لقد حاولنا في هذا المقال البسيط تسليط الضوء على رعاية الاجتماعية المسنين في الجزائر وتعتبر هذه الفئة إحدى الفئات الحساسة التي تحتاج إلى نوع خاص من الرعاية واهتمام جميع مؤسسات بها حيث سعت الدولة الجزائرية إلى وضع برامج الحماية والرعاية لهذه الفئة من جميع الجوانب الاجتماعية سواء من خلال تراتيب قطاع التضامن الوطني ، قانون العقوبات وقانون خاص بحماية المسنين الذي تم المصادقة عليه في سنة 2010 وتركيزه على دور المجتمع والأسرة والدولة في الرعاية المسن.

ولكن سؤال الذي يبقى مطروح هل هذه البرامج التي أقامتها دولة مطبقة في الواقع وكافية لرعاية المسن وتسمح له بتمتع بشيخوخة صحية خالية من المشاكل على الأرض الواقع هنا نفتح المجال إلى الباحثين خاصة في علم الاجتماع للقيام بدراسات ميدانية لجميع الجوانب التي يعيشها المسنين لتوفير أفضل رعاية لهم.

قائمة المراجع العربية:

- انجرس موريس. (2004). مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية . الجزائر: دار القصبة للنشر .
- بوقفة عبد الرحمان. (1 12, 2017). استخدام مؤشر عبئ الاعالة في التحليل الديموغرافي للمجتمع الجزائري. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة قسنطينة 2، المجلد 3، العدد 2، الصفحات 38-55.
- مومية عزري. (2019.06.22). منهجية مناقشة النتائج في البحث السوسيولوجي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة قسنطينة 2، المجلد 5، العدد 1، الصفحات 86-109.
- جامعة الدول العربية. (2002). إضافات سكانية. ادارة السياسات السكانية .
- جمعية سيد يوسف. (2006). الصحة الجسمية والنفسية للمسنين. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- رشيد زرواتي. (2007). مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. الجزائر: شركة دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع.
- هدى محمد قنوى. (1987). سيكولوجية المسنين. القاهرة، مصر: طبع بدار المدينة المنورة للطبع والنشر.
- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. (2018). الحصيلة السنوية للتكفل المؤسساتي بدور الأشخاص المسنين. الجزائر.
- وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المراة. (2019). دليل التراتيب الاجتماعية الموجهة لفائدة الاشخاص المسنين. بالجزائر.
- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. (2017). دليل حماية الأشخاص المسنين من الإهمال وسوء المعاملة. الجزائر.
- يوسف اسعد ميخائيل. (2000). رعاية الشيخوخة . القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

الامم المتحدة. الشيخوخة في العالم، 2019/09/19. http://www.un.org/fr/sections/issues-depth/ageing/index.html

قائمة المراجع الأجنبية:

- bessai rachid (1.7.2020). l'enquête sociologique a l'épreuve de la méthode quantitative et qualitative, Volume 6. N :1, p(546-553).
- Ons. (1998). *démographie algérienne n°01.* Alger.
- ons. (2017). *demographie algerienne.* alger.
- United Nations, d. o. (2015). *world population ageing 2015.* New York.